جرائم الاتجار بالبشر أسبابها وعواملها

اعداد
علياء طه سعيد السيد
باحثة دكتوراه
كلية الحقوق، جامعة القاهرة

المستخلص

تعد لهذه الدراسة أهمية خاصة في جانبها العلمي والتطبيقي. وتبرز الأهمية العلمية من خلال اعتبار هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تهتم بمعالجة أحد أخطر الظواهر الإجرامية على المستويين الوطني والدولي ، حيث تحاول هذه الدراسة سبر اغوار ظاهرة إجرامية غامضة ومؤرقة على كافة المستويات ، بهدف محاولة استجلاء هذه الظاهرة وكشف بعض الغموض الذي يعتريها. وتعد مصر إحدى تلك الدول التي تبنّت إصدار قانون خاص يجرم الإتجار بالبشر بكافة أشكاله وهو القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠، الذي جاء وفاءً للالتزامات الدولية التي سبق وتم التصديق عليها .في الوقت نفسه، يأتي هذا القانون في ظل غياب أي وعي مجتمعي بتلك الظاهرة أو المشكلات الناتجة عنها والذي يجعل الكثيرين ينفون انتشار تلك الظاهرة في المجتمع المصري.

الكلمات المفتاحية: الاتجار بالبشر

Abstract

This study is of special importance in its scientific and applied aspect. The scientific importance is highlighted by considering this study as one of the recent studies concerned with dealing with one of the most dangerous criminal phenomena at the national and international levels. This study attempts to probe the depths of a mysterious and haunting criminal phenomenon at all levels, with the aim of trying to clarify this phenomenon and reveal some of its ambiguities. Egypt is one of those countries that have adopted the issuance of a special law criminalizing human trafficking in all its forms, Law No. ٦٤ of ٢٠١٠, which came in fulfillment of the international obligations previously ratified. At the same time, this law comes in the absence of any societal awareness of this phenomenon or problems. resulting from it, which makes many deny the spread of this phenomenon in Egyptian society.

تعريف بموضوع الدراسة :

يعد الإتِّجار بالبشر، من الظواهر التى تؤرق العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية،.وهي جريمة إنسانية تعود أصولها إلى عصور الرق و العبودية ، حيث تعد ظاهرة الإتجار بالبشر شكلا من أشكال الرق في الزمن الحديث ، و انتهاكا لحقوق الإنسان ، لا سيما النساء و الأطفال ، عن طريق التكسب من وراء استغلال الضحايا، أيا كانت صور ذلك ، سواء الاستغلال لممارسة الدعارة أو العمل القسري أو نزع الأعضاء و بيعها .

و قد باتت هذه الظاهرة تشكل تهديدا حقيقيا لأمن المجتمع الدولي حيث لا يوجد مكان آمن في العالم من جرائم الإتجار بالبشر .. فقد بلغ عدد ضحاياها على مستوى العالم حوالي٤٠ مليون نسمة ويقدر حجم تجارتها المربحة من ١٥٢ مليار دولار إلى ٢٢٨ مليار تشهد تدفقا سنويا ، بسبب الحلقة المفرغة من الاستغلال المستمر[١].

و الإتجار بالبشر جريمة مشينة تقوم على استغلال الملايين من النساء والفتيات والأطفال والرجال الضعفاء في جميع أنحاء العالم دون رحمة، وحتى يومنا هذا يصعب تقييم حجم المشكلة بسبب طبيعتها السرية. [٢] و قد أضحى الإتجار بالبشر ظاهرة عالمية ، حيث تعتبر جريمة الإتجار بالبشر من أخطر الجرائم المنظمة والتي تصاعدت حدتها في السنوات الاخيرة بشكل غير مسبوق ، حيث تشير التقديرات إلى أن الإتجار بالبشر أصبح حاليا.

---

(١) Mary C. Burke , Human Trafficking Interdisciplinary Perspectives (NewYork) (Taylor and FrancisG roup, ٢٠١٣) P.١٤ :

(٢) انظر: التقارير السنوية الصادرة عن منظمة الامم المتحدة و منظمة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، و كذلك التقارير السنوية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية و منظمة اليونسيف . متاح على الرابط :

https://www.state.gov/j/tip/rls/reports/٢٠١٨/٢٧٧٩١١.htm

www.iipdigital.usembassy.gov

أهمية الدراسة :

لقد اهتم علماء الاجتماع القانون والجنائي والجريمة بالتطورات الحاصلة في مسارات الجريمة على الصعيدين الوطني والدولي، ولاحظوا تزايدا مخيفا في جرائم الإتجار بالبشر والأعضاء البشرية ، حيث لم تقتصر هذه الجرائم على الحدود الوطنية أو الداخلية و حسب، وإنما أخذت في الانتشار عبر الدول بشكل متسارع ، حتى أصبحت من أخطر صور الجريمة المنظمة و التي تقتضي ضرورة التصدي لها و مكافحتها واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

وبذلك تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في جانبها العلمي والتطبيقي. وتبرز الأهمية العلمية من خلال اعتبار هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تهتم بمعالجة أحد أخطر الظواهر الإجرامية على المستويين الوطني والدولي ، حيث تحاول هذه الدراسة سبر اغوار ظاهرة إجرامية غامضة ومؤرقة على كافة المستويات ، بهدف محاولة استجلاء هذه الظاهرة وكشف بعض الغموض الذي يعتريها (١).

و في جانبها التطبيقي تفيد هذه الدراسة العاملين في المؤسسات ذات العلاقة بمكافحة هذه الظاهرة بما في ذلك وزارات الداخلية، من خلال رسم خطط تنفيذية معينة للتصدي لها والتقليل من حجمها. وتكمن أهمية البحث في مجال الدراسة في أن جريمة الإتجار بالبشر تقوم في المقام الأول على مضمون استغلال العنصر البشري بارتكاب الجريمة، حيث بلغ بمرتكبيها النظر إلى البشر على أنهم سلع قابلة للبيع والشراء، وهو ما يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان بما ينطوي عليه من امتهان لكرامة الإنسان و أدميته، وما تحمله هذه الظاهرة بين طياتها من آثار سلبية على الإنسان بصفة عامة وعلى المجتمعات البشرية بصفة خاصة.

الإشكاليات الخاصة بموضوع الدراسة :

---

(١) أنظر : احمد عبد القادر خلف محمود، تعريف جريمة الإتجار بالبشر في المعاهدات و الاتفاقيات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ٢٠١٣ .

باتت جريمة الإتجار بالبشر تؤرق الضمير العالمي في الآونة الأخيرة ، فهي تُشكل شكلا من أشكال الرق المعاصر ، كما تُعد انتهاكا صارخًا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، والتي تختلف صورها وأنماطها من دولة إلى أخرى ، طبقًا لنظرة الدولة لمفهوم الإتجار بالبشر ومدى احترامها لحقوق الإنسان، ووفقًا لعاداتها وتقاليدها وثقافتها والتشريعات الجنائية النافذة فيها في هذا المجال والنظام السياسي المتبع بها .

ويجب التنويه إلى أننا لا نستطيع حصر الأشكال والصور التي يمكن أن تتخذها جريمة الإتجار بالبشر ، ولكن ما يمكن الجزم به هو أن هذه الأشكال وتلك الصور تتطور بسرعة فائقة وفي اتجاه تصاعدي في ظل العولمة Globalization وثورة الاتصالات والمعلومات (شبكات الإنترنت)، حيث برزت الجريمة المنظمة على الساحة الدولية والتي تتسم بالعنف ودقة التنظيم وقدرتها على التوسع الرأسي في مجالات متعددة ، مما ينعكس أثره على أمن وسلم البشرية وتهديد اقتصاديات الدول والأفراد ولاسيما الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية.

أهداف الدراسة و تساؤلاتها :

إن جرائم الإتجار بالبشر بكافة صورها وأبعادها، تعد انتهاكا صريحا لحقوق الإنسان ومخالفة للقيم الاخلاقية والمبادئ الاجتماعية، تلك الحقوق والقيم التي اكد عليها الدين الاسلامي، و كافة الاتفاقيات والمواثيق المعنية بحقوق الإنسان ,

وقد أصبحت ظاهرة الإتجار بالبشر في الوقت الحاضر بمثابة الوجه المعاصر لظاهرة الرق والعبودية و تعد من أهم تحديات المجتمع الدولي بكافة اطيافه ومحل اهتمامه، لذلك فإننا نسعى من خلال هذا البحث إلى إلقاء الضوء على جريمة الإتجار بالبشر من خلال الإشارة إلى أسباب وعوامل انتشار الجريمة .

منهج الدراسة :

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، فمن خلاله نستطيع دراسة الواقع بشكل دقيق للغاية، حيث نتعرف على الأسباب التي ادت إلى انتشار ظاهرة

الإتجار بالبشر و من ثم اكتشاف الحلول المناسبة لها, ودراسة هذه المسألة من خلال ممارسات المجتمع الدولي لها ضمن نطاق القانون الدولي والدستوري، و دراسة الآليات الدولية والوطنية لمنع وقمع ومكافحة هذه الجريمة ، بهدف إظهار القصور وسد الثغرات القانونية التي قد تشوب النص وآليات تطبيقه.

خطة الدراسة :

هنالك العديد من الأسباب والعوامل التي تقف وراء جريمة الاتجار بالبشر وسنذكر منها، غياب الوازع الديني وعدم استشعار رقابة الله، والهجرة من الأرياف إلى المدن، وعدم العدالة في توزيع فرص العمل، و الزواج المبكر للفتيات، وغياب معيل الأسرة، و التفكك الأسري وغياب رقابة الأهل، وعوائد تجارة الاتجار بالبشر، وسياحة الجنس، والصراعات الداخلية والحروب والكوارث الطبيعية، و غياب القوانين والعقوبات الرادعة، و الفساد الحكومي وعدم العدالة في توزيع الثروات، و التطور التكنولوجي.

وعليه فسوف نتناول في هذا البحث (انتشار جرائم الإتجار بالبشر, أسبابها وعواملها) ، من خلال مبحثين ، يتناولان تباعا أسباب و عوامل انتشار جرائم الإتجار بالبشر المرتبطة بعامل العرض ، وتلك المرتبطة بعامل الطلب.

مقدمة البحث:

يتصدى المجتمع الدولي في الوقت الراهن لجرائم الإتجار بالبشر ليس باعتبارها جريمة تهدد حقوق الإنسان وحسب ، بل لكونها تعتبر تهديدا لأمن و سلامة جميع الدول و تسهم بدرجة كبيرة في انتشار الفساد و تنامي الجريمة

المنظمة (١)،و تقتضي استراتيجية مكافحة هذه الظاهرة ، الوقوف على الأسباب الحقيقية لانتشار الإتجار بالبشر(٢).

ولاشك أن هناك دوافع كثيرة تتسبب في انتشار ظاهرة الإتجار بالبشر، والدوافع هي مجموعة عوامل تساعد على التحفيز لعمل تصرف أو سلوك ما، وهذه العوامل يمكن أن تكون لها ابعاد اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية تدفع البعض نحو هذا التصرف أو السلوك، وقد أصبحت ظاهرة الإتجار بالبشر ظاهرة إجرامية عالمية، وصورة من صور الإجرام المنظم. وقد ساعد على انتشارها أسباب كثيرة نتج عنها تزايد هذه الجريمة وتفاقمها في ضوء القانون الدولي (٣).

وعليه فتتعدد أسباب الإتجار بالبشر و تتصف هذه الأسباب في مجملها بالتعقيد ، و أحيانا يعزز بعضها بعضا ، و بالنظر إلى الإتجار بالبشر باعتباره سوقا عالميا ، فإنه يمكن تقسيم أسباب انتشار جرائم الإتجار بالبشر على النطاق الدولي إلى عوامل الطلب و العرض ، حيث يمثل الضحايا عوامل العرض ، بينما يمثل أرباب العمل السيئون و مستغلو الجنس عوامل الطلب (٤) .

---

(١) انظر: د. عائشة الخضوري ، الاستغلال الجنسي للأطفال كأحد نماذج الاتجار بالبشر ، مركز البحوث و الدراسات الامنية ، القيادة العامة لشرطة ابوظبي ، دراسة رقم (٢٠٠٧/٤٤) ، ص ١٧

(٢) انظر: د محمد حسين أحمد ، رسالة دكتوراه ص٧١

(٣) انظر : د. سماح محسن أبو الليل ، عمالة الاطفال في إطار منظمة العمل الدولية ، مع إشارة لموقف مصر ، رسالة ماجيستير ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٨، ص ٤٧.

(٤) انظر : د.إيمان شريف ، ورقة عمل حول الاتجار بالبشر " التداعيات و الأسباب و سبل المواجهة " ، ندوة الاتجار بالبشر بين التجريم و آليات المواجهة ، مركز بحوث الشرطة ، أكاديمية مبارك للأمن ٢٠١٠/٦/٢٠، ص ١٠ و ما بعدها .

وعليه فسنتناول في هذا الفصل أسباب و عوامل انتشار جرائم الإتجار بالبشر ، من خلال مبحثين ، يتناولان تباعا أسباب و عوامل انتشار جرائم الإتجار بالبشر المرتبطة بعامل العرض ، و تلك المرتبطة بعامل الطلب

المبحث الأول

أسباب و عوامل انتشار جرائم الإتجار بالبشر المرتبطة بعامل العرض

تعتبر جرائم الإتجار بالبشر من أبشع جرائم العصر الحديث ، حيث تمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ، و لها آثار اقتصادية و اجتماعية و صحية مدمرة ، إلى جانب دعمها للجريمة المنظمة و إفساد سلطة الدولة (١), حيث يحل الإتجار بالبشر في المرتبة الثالثة لأكبر عائلات الجريمة المنظمة في العالم بعد تجارةَ المخدرات والسلاح. بسبب ما تحققه أنشطته من أرباح طائلة تقدر بمليارات الدولارات . كما ويعتبر الإتجار بالبشر أحد أهم أنشطة عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث يعتبر هذا النوع من الجرائم ذا طبيعة خاصة كون سلعتها الأساسية هم البشر الذين تقودهم ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وعدم الاستقرار الأمني في بلدانهم بسبب النزاعات والحروب إلى الوقوع في براثن العصابات المنظمة للإتجار بالبشر من خلال مغريات مادية ووعود كاذبة بحياة افضل (٢).

و قد أشار إلى ذلك تقرير منظمة العمل الدولية ، مبينا إن الأرباح التي تحققها عصابات الإتجار بالبشر من وراء الاستغلال الجنسي للنساء و الأطفال قد تصل

---

(١) د. إيناس محمد البهجي ، جرائم الاتجار بالبشر ، ط١ ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٣، ص٦٣ و ما بعدها .

(٢) د. محمد يحيى مطر ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة و المخدرات ، مكافحة الاتجار بالاشخاص ، وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية ، الامم المتحدة ، نيويورك ٢٠١٠، ص ٧ و ما بعدها .

Jonathan Todres, " Law, Otherness and Human Trafficking Law Review , vol٤٩, No.٣(٢٠٠٩)P.٦٠٥.

إلى حوالي ٣٠ مليار دولار في العام ، و تصل الارباح المحققة من وراء إكراه الأشخاص على أعمال جبرية إلى ٣٢ مليار دولار ، و بهذا يتضح حجم انتشار هذه الجرائم (١) .

و قد جاء في تقرير وزارة الخارجية الامريكية الرابع لعام ٢٠٠٤ أسباب الإتجار بالبشر و التي حددها في الاتي : الفقر و البنية الاقتصادية و الاجتماعية الضعيفة ، وقلة فرص العمل ، وعصابات الجريمة المنظمة ، و العنف ضد الأطفال و النساء ، والتمييز ضد المرأة ، والفساد الحكومي ، والنزاعات المسلحة و غيرها من الأسباب التي تختلف في أهميتها وأثرها في انتشار جرائم الإتجار بالبشر (٢) .

وعليه تتنوع عوامل العرض التي تتمثل في ظروف الضحايا و التي تشجع بشكل كبير في انتشار هذه الجرائم ، وسوف نتناول بالتفصيل بيان لهذه الأسباب و العوامل كلا على حدة ، وذلك على النحو الاتي:-

المطلب الأول

الفقر و قلة فرص العمل

إن تفشي الفقر وتنامي الصعاب الاقتصادية في العديد من الدول أوجدت تفتتا للنسيج الاجتماعي، ساعد بدوره على تزايد حركة الإتجار بالبشر في تلك الدول، خاصة بالنسبة للنساء، اللائي يعتبرن عبئا اقتصاديا في البلدان الفقيرة ذات النظام الأبوي ، الامر الذي يدفع العائلات إلى التخلص منهن ، أو نقلهن إلى دول أخرى

---

(١) د. محمد فتحي عيد ، التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالاطفال عبر الحدود الدولية " آليات التنفيذ و بروتوكولات التعادل " ، جامعة نايف ١٤٢٦هـ -٢٠٠٦م ، ص٥.

(٢) US Department of State : Trafficking in Persons Report ٢٠١٣ , p١٥٨ , US Department of State : Trafficking in Persons Report ٢٠١٤ , p١٦٤ , available at : https://www.state.gov.j/tip/rls/tiprpt/index.htm

حيث يجبرن على الزواج أو على العمل في البغاء، والمؤكد أن البغاء وما يتصل به من نشاطات، مثل القوادة والإغراء ورعاية المواخير والإنفاق عليها، تساهم في الإتجار بالبشر، كونها توفر واجهة يعمل خلفها القائمون على هذه التجارة لغرض الاستغلال (١).

يعد الفقر و انخفاض مستويات المعيشة و قلة فرص العمل ، من أهم أسباب و عوامل انتشار جرائم الإتجار بالبشر ، حيث يعتبره البعض بيئة خصبة لنشوء جرائم الإتجار بالبشر ، و وسطا ملائما لانتشارها ، فالفئات التي تعاني من حالة اقتصادية متردية و تنعدم فيها فرص العمل ، تتولد لديهم الرغبة في البحث عن مصادر للرزق في الخارج (٢) ،بغية تأمين نفقات المعيشة لهم و لأسرهم ، و تحت وطأة هذه الحاجة ، يقعون فريسة للخداع و الاستغلال ، و خاصة النساء و الأطفال الذين يشكلون قرابة ٨٠% من ضحايا الإتجار بالبشر حيث يتعرضون لأشكال مختلفة من الإتجار ، كالسخرة و العمل القسري ، و الاستغلال الجنسي ، و الممارسات الشبيهة بالرق (٣) .

---

(١) انظر : د. سهير عبد المنعم ، مكافحة الاتجار بالبشر بين السياسة الجنائية و السياسة الاجتماعية ، المؤتمر السنوي العاشر " السياسة الجنائية و تحقيق العدالة الاجتماعية " ،٢٦-٢٩/مايو ٢٠٠٨، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، ص ١٠٨٥-١٠٨٨. و انظر أيضا : د. سوزي عدلي ناشد ، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي ، دار المطبوعات الجتمعية بالاسكندرية ٢٠١١، ص ١٠٣.

(٢). انظر : د. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب ، الاتجار بالبشر ، مجلة البحوث الامنية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الرابع و الثلاثون ، وزارة الداخلية ، الرياض ،كلية الملك فهد ، الامنية ، مركز البحوث و الدراسات ، ٢٠٠٦، ص ٨٠-١٣٠

انظر الرابط : www.dubaipolice.gov.ae

(٣) انظر : د. حامد سيد محمد حامد ،" الاتجار في البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود بين الأسباب و التداعيات " الرؤى الاستراتيجية ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ٢٠١٠، ص ٢٤.

و كل عام هناك ملايين البشر من النساء و الأطفال الذين ينقلون من قراهم إلى المدن و أحيانا من بلدانهم إلى بلدان أخرى ، من وراء الحاجة و الفقر بهدف توفير المال لأسرهم ، و في نهاية المطاف تنتهي رحلتهم كضحايا في جرائم الإتجار بالبشر. و تعد هذه الفئة هي أكثر الفئات انكشافا لجناة الإتجار بالبشر (١)

و الجدير بالذكر أنه مع استمرار انتشار الفقر و تواجده في المجتمعات ، فإن ذلك يعني عدم اختفاء جرائم الإتجار بالبشر ، بل ستتزايد معدلاتها بصورة سريعة. و تبعا لذلك فإن أي جهود تبذل من قبل المجتمع الدولي في مجال مكافحة هذه الجرائم لن تتعدى أن تكون مجرد توصيات دون أن يكون لها قوة التنفيذ الفعلي ، و نخلص من ذلك إلى أن محاولة القضاء على الفقر تعد الخطوة الأولى الواجب اتباعها لإمكانية القضاء على هذه الجرائم .

وقد اتخذت العديد من الاتفاقيات الدولية العديد من الخطوات نحو معالجة مشكلة الفقر كأهم الخطوات الفعالة في مكافحة جرائم الإتجار بالبشر ، حيث أكد الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة بشأن الألفية الثانية – الذي عقد في نيويورك من (٦-٨/سبتمبر/٢٠٠٠)- على أهمية التنمية و القضاء على الفقر ، و ضرورة تخليص بني الإنسان رجالا و نساء و أطفالا من ظروف الفقر المهينة للإنسانية ، و التي يعيش فيه حاليا ما يزيد عن بليون شخص (٢) .

---

(١) انظر : ذياب موسي الاتجار بالبشر : الأسباب والعواقب ، المصدر :المجلة العربية للدراسات الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية يونيو ٢٠١٣ م، مجلد ٢٩ ، العدد ٥٧ ، ص ٤١٦ ،

و انظر أيضا : د. حصة عبد الله بن سليمان ، دور مجلس التعاون الخليجي في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠١٣، ص ٦١.

(٢) د. خالد مصطفى فهمي ، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ٢٠١١ ص ١٢٣

فالفقر والبطالة من أهم الأسباب التي تودي بالأفراد إلى اتخاذ القرارات تحت تأثير الإكراه أو التدليس ، حيث ليس بإمكانهم اختيارها بخالص إرادتهم الحرة حيث يندفعون تحت وطأة الحاجة إلى القبول بأي عمل و تحت أي شروط و مقابل الأجور الزهيدة ، و لذلك فإنه من الواضح أن أفضل السبل الواجب اتخاذها لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر هي اتخاذ الخطوات الكفيلة بالقضاء على عوامل الفقر والبطالة لا سيما في الدول المصدرة (١).

المطلب الثاني
العولمة والتقنية الحديثة

كان للعولمة و انتشار أجهزة التقنية الحديثة و الإنترنت دور كبير في انتشار جرائم الإتجار بالبشر بصورة مفزعة ، حيث تطرقت هذه الوسائل بشكل واسع إلى حياة الأفراد و أموالهم و المساس بشرفهم و اعتبارهم ، علاوة على صعوبة الكشف عن هذه الجرائم و ذلك في ظل ضعف الملاحقة لدى اجهزة العدالة الجنائية و اثباتها و كيفية ضبط مرتكبيها (٢) .

و نتيجة لذلك انتشرت العديد من الأنشطة غير المشروعة التي تتم عبر وسائل الاتصال الحديثة و هو ما أطلق عليه " إفرازات سلبية لاستخدامات التقنية "(٣)،

---

(٢) United Nations Office Drugs and Crime (UNODC) : Fact –Sheet on the Economic Crises , Trafficking in persons and special issue of Migrants Oct.٢٠٠٩ , p.١

([٢]) انظر : د. السيد نجم ، الاتجار في البشر و الاستغلال الجنسي للأطفال ، ص ٦. و انظر أيضا : د. السيد ياسين ، العولمة و الطريق الثالث ، ميريت للنشر و المعلومات ، القاهرة ١٩٩٩، ص ٣٠.

(٣) انظر : د. مدحت رمضان ، الحماية الجنائية لموقع الانترنت و محتوياته ، ورقة عمل مقدمة لندوة التجارة الالكترونية المنعقدة في المعهد العالي للعلوم القانونية و القضائية –بدبي ، ١٠-١١ مايو ٢٠٠٤، ص ٢٥ و ما بعدها .

مثل السرقة و الاعتداء على الحياة الخاصة عن طريق التصنت على المواقع الخاصة بالغير ، و كان من أهم و أبرز الأنشطة غير المشروعة في هذا المجال نشر أفلام و عناوين أماكن ممارسة الدعارة الجنسية و الممارسات الاباحية و هو ما يطلق عليه " تجارة برنوجرافيا " و قد وقع الكثير من الأطفال و النساء ضحايا لهذه الممارسات الشنيعة (١) .

و لذلك فإننا نرى أن انتشار التقنية الحديثة و الإنترنت قد مكن من تسهيل أحد أبرز صور جرائم الإتجار بالبشر ؛ و هو الاستغلال الجنسي لا سيما بالنساء و الأطفال و إن كانت هذه الوسائل لا تمثل اعتداءات مباشرة على الأشخاص ، إلا أنه عن طريقها يتم التحريض غير المباشر على ارتكاب هذه الجرائم من خلال المواقع المخصصة لذلك التي تهدف إلى التحريض على الممارسات الجنسية من خلال عرض الصور و غيرها و التي تحولت إلى ظاهرة تجارية و وسيلة لكسب المبالغ الطائلة في العديد من الدول لا سيما دول العالم الثالث (٢) .

و بذلك يتضح جليا الآثار السلبية لوسائل التقنية و الاتصال الحديثة حيث أتاحت هذه الوسائل تيسير الانتشار الواسع لجرائم الإتجار بالبشر عبر مختلف الدول . و من هنا فقد واجه المجتمع الدولي هذا الانتشار الواسع لهذه الجرائم باذلا الجهود

---

(١) انظر : د. حسن ظاهر داوود ، جرائم نظم المعلومات، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٠-١٤٢٠هـ ، ص ٩٣ .

و انظر أيضا : د.خالد مرة ، الانترنت سبب ارتفاع جرائم الجنس ضد الاطفال ، بحث منشور بتاريخ ٣٠يوليو/٢٠٠٧ على الرابط :

http://www.morah.com/khawater/٨٨/

(٢) انظر : د. سامي محمود ، د. أسامة بدير ، " الاتجار بالبشر ، وصمة عار في جبين البشرية ، القاهرة ، منشور مجلة الديوان ، على الرابط :

http://www.aldiwan.org/news-action-show-id-١١٤٢.htm

الكبيرة للقضاء على مثل هذه الممارسات و الحد من انتشار المواد الإباحية بشكل متزايد على شبكات الإنترنت و غيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة .

و كان من أبرز هذه الجهود الدولية ، ما انتهى إليه المؤتمر الدولي لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الاباحية على شبكة الإنترنت الذي انعقد في فيينا – النمسا عام ١٩٩٩ م، حيث انتهى ذلك المؤتمر إلى الدعوة إلى تجريم إنتاج و توزيع و تصدير و بث و استيراد المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال و حيازتها عمدا و الترويج لها ، كما أكد المؤتمر على أهمية التعاون الأوثق و الشراكة بين الحكومات و الصناعة المتمثلة في الإنترنت (١).

و لم تقتصر الجهود المبذولة على المستوى الدولي، بل واجهت التشريعات الوطنية هذه الممارسات عن طريق سن تشريعات لمكافحة جرائم تقنية المعلومات و التي تعد فرعا من فروع قانون العقوبات التكميلي.

المطلب الثالث

الحروب و النزاعات المسلحة

من الثابت أن تزايد النزاعات المسلحة قد مكن من تنامي ظاهرة تجنيد الأطفال كأحد الأشكال الحادة للإتجار بالبشر. وهنا تشير الإحصاءات إلى أنه قد تم تجنيد عشرات الآلاف من الأطفال تحت سن الثامنة عشر، للمشاركة في نزاعات مسلحة وللعمل في جيوش نظامية، وميليشيات مسلحة، وجماعات متمردة. وبينما يُختطف بعض الأطفال لإجبارهم على العمل، يجند آخرون نتيجة تهديدهم أو عن طريق تقديم رشاوى، أو وعود كاذبة بالتعويض .

---

(١) Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the Sale of Children, Child Prostitution and Child Pornography

و يعد انتشار الحروب و النزاعات المسلحة بين الدول من أهم الأسباب و العوامل المسببة لتزايد جرائم الإتجار بالبشر ، حيث تؤدي هذه الكوارث إلى إخلال في منظومة المجتمعات الإنسانية و ذلك لما ينتج عنها من نزوح أعداد كبيرة من السكان نتيجة هذه الصراعات و اللجوء إلى أماكن أخرى بحثا عن الأمان سواء داخل الدولة الواحدة أو خارجها ، فتؤدي بهؤلاء اللاجئين ليصبحوا ضحايا لكثير من أشكال الاستغلال ، حيث يفقدون منازلهم و مصادر رزقهم فتدفع به ظروفهم القاسية تلك إلى الانخراط في أعمال تحت ظروف تفتقر لأبسط المعايير الإنسانية ، أو يجندون في تلك الصراعات كمقاتلين في صفوف الجيوش المحاربة ، أو التنظيمات و الجماعات المعارضة ، أو يجندون في مجال تقديم الخدمات لأطراف النزاعات المنظمة (١) ، و تعد النساء و الأطفال أكثر الفئات تعرضا لخطر الاستغلال الغير مشروع على يد رجال العصابات المنظمة ، حيث يباع البشر أو تتم المقايضة بهم لقاء السلاح كما لو كانوا سلعا ، سواء لتحقيق ربح مادي أو من أجل ادامة النزاع .

وجدير بالذكر أنه في العصر الحالي نجد أن الدول العربية قد اصبحت منهمكة في حروب وصراعات مستمرة ، كالصراعات الدامية في ليبيا و العراق و كحرب الخليج و ما نراه مؤخرا في سوريا حيث لا تزال تداعياته مستمرة ، و ما ينجم عن ذلك من تجنيد للأطفال و اقحامهم في صراعات طائفية و مذهبية ، و ما ينتج عن ذلك أيضا من تهجير للأشخاص إلى كثير من الدول الأخرى ، و قد ازداد عدد اللاجئين السوريين الفارين من الصراع زيادة هائلة ، حيث وصل إلى أكثر من ٤٠٠٠٠٠ سوري في بداية عام ٢٠١٣ ، و ما زالت في تزايد مستمر ، مع العلم أن الغالبية من اللاجئين هم من النساء و الأطفال ، و هم الأكثر عرضة من غيرهم لخطر الإتجار بالبشر ، و الاستغلال الجنسي . و قد تناقلت وسائل الاعلام و

(١)انظر : راشد بشير أحمد ، رسالة دكتوراه ،مرجع سابق ، ص ٧٩

التقارير الدولية ما يدور في مخيمات اللاجئين السورين في الاردن و تركيا و غيرها من الدول .

و حرصا من المنظمات الدولية على بذل الجهود لمواجهة ذلك الخطر ، شرعت مفوضية شؤون اللاجئين في إعداد تقرير عن هذه القضية ، عبر دراسة قدمت للمنتدى الثالث بالفترة ٢٢ ، ٢٠١٣/١/٢٣ ، الذي نظمته " المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر " ، تناولت ما يحدث في مخيمات النساء و الأطفال اللاجئين في تركيا ، و مخيم الزعتري في الاردن (١).

و أضيف إلى هذه الجهود ، القرار رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٠٠٦ م ، الصادر من مجلس الأمن بالأمم المتحدة ، و الذي أدان جميع أعمال العنف الجنسي و غيرها من أشكال العنف المرتكبة ضد المدنيين في النزاعات المسلحة ، و لا سيما بحق النساء و الأطفال ، و قد أدان المجلس كذلك جميع أعمال الاستغلال الجنسي و الاعتداء و الإتجار بالنساء و الأطفال على يد العسكريين و افراد الشرطة و الموظفين المدنيين المشاركين في عمليات الأمم المتحدة (٢).

المطلب الرابع
الكوارث الطبيعية

تعد الكوارث الطبيعية كالبراكين و الزلازل و الإعصارات من الأسباب التي تساهم بشكل كبير في زيادة معدلات انتشار جرائم الإتجار بالبشر ، فهي بذلك تؤدي إلى نتائج مشابهة لما تسببه الحروب و الصراعات ، من نزوح سكان المناطق المنكوبة

---

(١) منتدى الدوحة الثالث لمكافحة الاتجار بالبشر ، الذي عقد في الدوحة ٢٢-٢٣/يناير /٢٠١٣ م بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة المنظمة و جامعة الدول العربية . متاح على الرابط : https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/٠٧-٨٩٣٧٣_Arabic_final_version.pdf

(٢) انظر مضمون الفقرتين ١٩ و ٢٠ من القرار الاتي :

See the Resolution of the Security Council Number ١٦٧٤ (٢٠٠٦), paragraph.١٩and ٢

إلى مناطق أخرى سواء داخل نفس البلد أو خارجها ، حيث يقع النازحون ضحايا تحت أيدي عصابات الإتجار بالبشر مستغلين تشردهم و حاجتهم إلى المأوى و الأمان

و يعد النساء و الأطفال من أهم ضحايا لصراعات و الكوارث الطبيعية ، مما يسهل عملية استغلال المهربين لمثل هذه الأوضاع للإتجار بالأشخاص، حيث أن انتشار الظروف مثل العنف ، و انتهاك حقوق الإنسان و الكوارث البيئية و فقدان الأرض و الملكية ، كلها تؤدي إلى إزاحة الأسر، مجبرة إياهم على البحث عن أماكن جديدة للهجرة ، حيث عادة ما تكون هذه الفئة بلا مأوى ، مما يجعلهم أكثر عرضة للإتجار.

و قد أعربت منظمة الأمم المتحدة في تقاريرها عن خوفها من محاولات استغلال عصابات الإتجار بالبشر لجو الاضطرابات و الفوضى التي سادت أنحاء جزيرة هايتي ، في أعقاب الزلزال الذي ضرب الجزيرة في ١٢/يناير /٢٠١٠م ، و ذلك في محاولاتهم استغلال الأطفال عن طريق عمليات تبني الأطفال بشكل غير مشروع ، و قد اتهم مجموعة من الاريكين (أعضاء في جمعية مسيحية) باختطاف أطفال و ذلك في محاولاتهم تهريب ٣٣ طفلا من البلاد ، و تم اعتقالهم في مدينة مالباسي و هي المعبر الرئيسي بين جزيرة هايتي و جمهورية الدومينيكان ، و قد تلقى صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بهايتي تقارير عن اختطاف أطفال و تهريبهم إلى خارج البلاد(١) .

و يعد اعصار تسونامي أحد أهم الحوادث تطبيقا لذلك ، فبعد أن ضرب الاعصار اقليم اتشيه الإندونيسي ، أصبح سكان الاقليم عرضة لعصابات الإتجار بالبشر ، حيث أبدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) اهتمامها بهذه

---

(١)موقع محطة الاذاعة البريطانية (BBC) ٢٠١٠/١/٣١ م , متاح على الموقع : www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/٢٠١٠/٠١/١٠٠١٣١_az_haiti_airlift_ts ٢

القضية ، و أكد الناطق باسم اليونيسيف في إندونيسيا " جون بود " تعرض الأطفال في إقليم اتشيه لعمليات الخطف و عروض البيع ، حيث ذكر أنه يتم نقلهم من مدينة ميدان عاصمة إقليم سومطرة الشمالية بهدف البيع ، و تمت الإشارة إلى أن أكثر من ٣٠٠ يتيم من إقليم اتشيه لا تتجاوز أعمارهم العشر سنوات ، قد تعرضوا لعروض البيع من قبل عصابات المتاجرة بالبشر . (١)

المطلب الخامس
عوامل اجتماعية و ثقافية

تنتشر في بعض المجتمعات بعض العادات و التقاليد و الموروثات الثقافية التي تتجه بدورها لتكون سبب من أسباب انتشار جرائم الإتجار بالبشر و ذلك لما تؤدي اليه من صور استغلال الضحايا. و من أبرز هذه العوامل و الظواهر ، ظاهرة أطفال الشوارع التي تنتشر في مختلف دول العالم و التي تعد حقلا خصبا لعمليات الإتجار بالبشر و بخاصة الأطفال ، و ذلك باستغلالهم جنسيا (٢) ،و قد أثبتت الكثير من الدراسات الصادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية بالقاهرة ، تفاقم ظاهرة أطفال الشوارع في مصر، و من بين هذه الدراسات كانت دراسة تحت عنوان " أطفال و بنات الشوارع بين الإتجار و فقدان الهوية " و قد أشارت هذه الدراسة إلى أن فئة أطفال الشوارع هم بلا هوية و هم محرومون من أبسط حقوق الطفل و معرضون للبيع و الإتجار بأعضائهم ، و ذلك مقابل الحصول على المال أو الطعام أو المكان .

---

(١) جريدة الرياض ، عدد (١٣٣٤٤) ، الاربعاء ٢٤/ ذي القعدة ١٤٢٥ – ٥/يناير/٢٠٠٥ ، النسخة الالكترونية ، متاح على الموقع :

www.alriyadh.com/٢٠٠٥/٠١/٠٥/artcle٦٣٨٦.html

(٢)انظر: د. احمد السيد عفيفي ، زواج الاطفال في ضوء قانون الطفل رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨ و القانون رقم (٦٤)لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر ، ورقة عمل مقدمة لندوة الاتجار بالبشر بين التجريم و اليات مواجهته ، مركز بحوث الشرطة ، اكاديمية مبارك الامن ، بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٠

و يعد زواج القاصرات من كبار السن من أهم عوامل انتشار جرائم الإتجار بالبشر في الكثير من الدول ، و هو ما نجده بكثرة في القرى المصرية و دول الخليج ، حيث يتولى الاباء تزويج الفتيات الصغيرات من كبار السن و ذلك مقابل الحصول على الأموال ، و التي غالبا ما تتم بطرق غير قانونية كتزوير الأوراق الثبوتية و خاصة شهادات الميلاد ، و حينها يقعن هؤلاء الفتيات ضحايا للاستغلال الجنسي، و ذلك بعد زواج لا يدوم ، إما بسبب الطلاق أو وفاة الزوج. و في تصريح لمدير المكتب الإقليمي للأمم المتحدة لمكافحة الإيدز و الإتجار بالبشر ، أشار إلى انتشار ظاهرة زواج القاصرات من أثرياء عرب لفترة محدودة ، في الكثير من القرى المصرية في مختلف المحافظات (١) .

و قد جاء في التقرير الذي أعده المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، الصادر بتاريخ ٧/فبراير /٢٠٠٩ م ، عن ارتفاع كبير في نسبة زواج القاصرات ، اللاتي تقل أعمارهن عن ١٦ سنة خلال السنوات الخمس الاخيرة ، حيث ارتفعت النسبة من ١٤ % عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٢٣% عام ٢٠٠٨ م . ومؤخرا أشار تقرير صادر من وزارة الصحة عام ٢٠١٤ م ، أن نسبة المتزوجات في الفئة العمرية (من ١٥-١٩) تصل إلى ١٤.٤ % ، و تزداد أعدادهن في المناطق الريفية ، و هن من بين ذوات المستوى التعليمي .

وتتمثل انعكاسات هذه الجريمة علي المجتمع في

(١)انتهاك حقوق الإنسان.. و هى حقوق الحياه ، الحري ، المأكل ، المسكن ,المعمل الزواج ، مما تؤدى الى انهيار البنية الاجتماعيه و انخفاض المعدلات الصحيه و النفسية للمجتمع.

---

(١) انظر : د. احمد لطفي السيد مرعي ، استراتيجية مكافحة الاتجار بالبشر ، ص٣٩

: التصريح متاح على موقع مركز أمان للمصادر و المعلومات المتعلق بالعنف ضد المرأة ، متاح على الرابط : http:/www.amanjordan.org/index١.htm

(٢)التفكك الأسرى بالمتاجرة بالأطفال و تمزق شخصية الطفل قبل بنتائجها مما ينتج طفل ذو خطورة أجرامية ما لم يكن مجرما عقب انخراطه فى السلوك الأجرامى.

(٣)المتاجرة باعضاء البشرية يهدر معه الصحة العامة للدول المصدرة و تفتقد تلك للعناصر اللازمة للبنية الأساسية الأجتماعيه للمحافظة على كيان الدوله.

(٤)اشاعه الفساد و خرق الاداب العامه للدول المصدرة بعد عودة العناصر التى احترفت السلوك الاجرامى خاصة الأخلاقى منها و الذى بات مصدر الدخل الأوحد و السلوك المتفرد الذى يوعى اليه.

المبحث الثاني

أسباب و عوامل انتشار جرائم الإتجار بالبشر المرتبطة بعامل الطلب

يرجع ظهور جرائم الإتجار بالبشر إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي تعاني منها بلدان العالم الثالث الفقيرة ، و هو ما يدفع رجال العصابات المنظمة إلى استغلال ظروف الأشخاص الذين يقعون ضحايا لجرائم الإتجار بالبشر، و ذلك مقابل ما يتم عرضه من رجال عصابات الإتجار بالبشر من مزايا و مبالغ مالية مقابل بيع اعضائهم أو استغلالهم في الأعمال القسرية و استغلالهم جنسيا و غيرها من مظاهر الاستغلال الغير مشروع .

و تتعدد أسباب انتشار جرائم الإتجار بالبشر و التي تعود إلى عامل الطلب من قبل رجال عصابات الإتجار بالبشر و من أهمها : انتشار السياحة الجنسية و الطلب المتزايد على العمالة و غيرها من العوامل والأسباب , و سنتناول بالتفصيل هذه الأسباب على النحو الاتي بيانه :-ا

المطلب الأول

انتشار السياحة الجنسية

تعد السياحة الجنسية من أبرز مظاهر و صور استغلال النساء و كذلك الأطفال ، و ذلك لما تحققه من أرباح و مبالغ مالية طائلة يجنيها السماسرة و الوسطاء ، و تعتمد العديد من الدول على هذا الشكل من الممارسات الغير

مشروعة ، حتى وصل الحال ببعض الدول إلى إصدار قوانين تبيح أعمال الدعارة ، و هو ما أتاح الفرصة لجماعات الجريمة المنظمة لتوسيع أنشطتها و زيادة ارباحها . و هو ما جعل هذه الظاهرة من أسباب الزيادة في معدلات الاقتصاد القومي لهذه الدول (١). حيث تناول تقرير منظمة العمل الدولية لسنة ١٩٩٨م ، إن دول مثل تايلند و إندونيسيا و ماليزيا و الفلبين ، يمثل الدخل الناتج من السياحة الجنسية نسبة ٢ %- ١٤ % من الدخل القومي (٢) .

و قد ساهم استخدام الوسائل التكنولوجية ، بما فيها الإنترنت في زيادة هذه التجارة و كذلك في تنوع خيارات المستهلكين ، و سمح بعقد صفقات مباشرة بعيدا عن أنظار الأجهزة المعنية بمكافحتها ، و لم يقتصر الاستغلال الجنسي على النساء و الفتيات فقط بل اتسع الامر ليشمل استغلال الأطفال في المواد الاباحية و الجنسية (٣).

و إزاء انتشار ظاهرة السياحة الجنسية ، فقد شرعت المنظمات الدولية في بذل الجهود تجاه الحد من انتشار هذه التجارة (٤)، و قد جاء في ديباجة

---

(١)حيث اشار تقرير الاتجار بالبشر الصادر من مكتب مراقبة الاتجار بالبشر و مكافحته في الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٤ الى ارتفاع الدخل القومي للدول التي سنت قوانين تبيح الدعارة ، كهولندا التي ارتفعت مساهمة هذه التجارة في دخلها القومي من تاريخ اصدار القانون عام ٢٠٠٠ من ٥% الى ٢٥ % عام ٢٠٠١ .

(٢) انظر : د.محمود السيد حسن داوود ، مفهوم الاتجار بالنساء و التدابير الدولية لمكافحته ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ٢٠١٠،

و انظر أيضا : د. إيمان شريف ، مرجع سابق ، ص٥.

(٣) انظر : هاني السبكي ، عمليات الاتجار بالبشر و تمت الاشارة إليه في المرجع : راشد بشير احمد ، رسالة دكتوراه ص ٧٧

(٤) أشارت منظمة الهجرة الدولية إلى أنه يتم بيع حوالي خمسمائة ألف امرأة كل عام إلى أسواق البغاء المحلية في أوروبا ، و إزاء تنامي هذه الظاهرة في اوروبا ، فإن دول حلف الشمال

البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع و استغلال الأطفال في البغاء و المواد الاباحية أن (الدول الأطراف في هذا البروتوكول.... يساورها القلق الشديد ازاء الممارسة المنتشرة و المتواصلة المتمثلة في السياحة الجنسية التي يتعرض لها الأطفال بشكل خاص ، نظرا لأنها ممارسة تشجع بصورة مباشرة على بيع الأطفال و استغلالهم في البغاء و المواد الاباحية " (١).

و قد انعقد المؤتمر الدولي الأول الخاص بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال للأغراض التجارية بالسويد (٢) ، ثم تلاه مؤتمر ثان باليابان (٣)، و كان الهدف من هذه المؤتمرات لفت انتباه المجتمع الدولي لأهمية التصدي لهذه الظاهرة و قد شددت الولايات المتحدة من قوانينها المتعلقة بحماية ضحايا الإتجار بالبشر عام ٢٠٠٠م ، بأن رفعت العقوبة لمن يرتكب جريمة السياحة الجنسية مع الأطفال إلى ثلاثين عاما . و في إيطاليا يوفر المرشدون السياحيون المعلومات و القوانين التي تعاقب على ممارسة سياحة جنس الأطفال .، و في البرازيل نظمت حملة توعية على المستوى الوطني و الدولي للتصدي لظاهرة السياحة الجنسية .وفي

الأطلسي تبنت سياسة عدم تسامح مطلق ازاء الاتجار بالأشخاص ، و لمزيد من التفصيل في هذا الصدد ، انظر :

Esclavage modern et traffic d etres humains , quelles approaches europeennes? (Actes du colloque), Centre de Conferences Internationales (Paris), ١٧ November ٢٠٠٠.

(١) انظر الفقرة الرابعة من ديباجة البروتوكول

(٢)عقد المؤتمر في استكهولم عاصمة السويد في الفترة من ٢٧ الى ٣١ اغسطس ١٩٩٦تحت مسمى :

The World Congressagains commercial Sexual Exploitation Of Children

(٣)عقد المؤتمر بمدينة يوكوهاما باليابان عام ٢٠٠٧ بخصوص التصدي لتلك الظاهرة.

كمبوديا فقد خصصت الدولة وحدات شرطة مهمتها التركيز على مكافحة سياحة جنس الأطفال.

المطلب الثاني

الطلب المتزايد على تأشيرات العمالة

يعد ازدياد الطلب على العمالة وخدم المنازل من أهم أسباب انتشار الإتجار بالبشر ، فزيادة الوفرة الاقتصادية في دول الشمال الغنية ، و في دول الخليج " البترولية " ازداد الطلب على خدم المنازل و العمالة الرخيصة في مجال الخدمات و خاصة من النساء و الفتيات الذين يأتين للعمل من دول الجنوب الفقيرة ، خاصة دول جنوب شرق اسيا و جنوب افريقيا ، و غالبا ما تؤدي مكاتب و وكالات التوظيف المرخص لها بموجب قوانين الدول التي تتوجه اليها الضحايا دورا جوهريا في خداع و تضليل هؤلاء، حيث تساهم بعض هذه المكاتب في تسهيل الاستغلال غير المشروع لهؤلاء الخدم ، حيث يتعرض هؤلاء الخدم في كثير من الأحيان إلى المعاملة القاسية و الإيذاء الجسدي و الاستغلال الجنسي و غيرها من أشكال الاضطهاد النفسي و الجسدي .حيث يتم المتاجرة بهؤلاء الضحايا و ذلك بداية من عمليات تجريدهم من وثائق و جوازات السفر الخاصة بهم ، و إجبارهن على الأعمال الشاقة ، و يتم إجبارهم على الطاعة مع التهديد (١) .

وقد اتخذت الكثير من الدول الإجراءات و التدابير لمواجهة مثل هذه التجاوزات و الاعتداءات وكان من أهمها : إصدار الدول للسفارات التابعة لها التعليمات بخصوص التشدد في الشروط الواجب استيفائها لمنح تأشيرات السفر للعمل ، و ذلك للاستيثاق من جدية طالبي هذه التأشيرات ، و كذلك تفرض الكثير

---

(١) : انظر: د. سامي محمود ، د. أسامة بدير ، " الاتجار بالبشر ، وصمة عار في جبين البشرية ، القاهرة ، منشور مجلة الديوان، و مشار إليه في دور مجلس التعاون الخليجي في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، رسالة دكتوراة د. حصة عبد الله بن سليمان ، ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠١٣، ص ٦٠ .

من الدول رقابة صارمة على مكاتب و ووكالات التوظيف و توقيع أشد العقوبات على هذه المكاتب .

الخاتمة

يُعد الإتجار بالبشر إحدى الظواهر العالمية التي انتشرت انتشارا ملحوظاً في السنوات الأخيرة. وغالبًا ما يقترن نشاط تلك الظاهرة بالأزمات الناشئة عن النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، وكذلك في المجتمعات التي تعاني من الفقر والتدهور الحاد في الخدمات الضرورية. وهو ما يؤدي بالضرورة لوقوع أعداد كبيرة من البشر تحت خطر الاستغلال من قبل عصابات إجرامية منظمة تعمل على تجنيدهم للعمل في مجال الخدمات الجنسية، والتسول، والممارسات الشبيهة بالرق والاستعباد. بل يصل الأمر في كثير من الأحيان إلى استغلالهم بالمتاجرة في الأعضاء البشرية والأنسجة وإجراء الاختبارات الطبية.

وتعتبر مصر إحدى تلك الدول التي تبنّت إصدار قانون خاص يجرم الإتجار بالبشر بكافة أشكاله وهو القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠، الذي جاء وفاءً للالتزامات الدولية التي سبق وتم التصديق عليها .في الوقت نفسه، يأتي هذا القانون في ظل غياب أي وعي مجتمعي بتلك الظاهرة أو المشكلات الناتجة عنها والذي يجعل الكثيرين ينفون انتشار تلك الظاهرة في المجتمع المصري.

فنجد أن الإتجار بالبشر في مصر يأخذ أشكالا مختلفة وتحت مسميات عدة، أكثرها شيوعًا هي "الزيجات الموسمية" أو" الزواج السياحي" وهي التي تتم من خلال تزويج فتيات، دون السن القانوني في أغلب الأحيان، لرجال غير مصريين، وغالباً يكونون من دول الخليج وأكبر من الفتاة بفارق عمري كبير ، بالإضافة إلى ظاهرة أطفال الشوارع التي تؤدي إلى استغلال آلاف الأطفال في الدعارة والخدمات الجنسية، وغيرها من أشكال الاستغلال كالعمالة القسرية في المنازل. ذلك إلى جانب التنظيمات الإجرامية الخاصة بتجارة الأعضاء البشرية التي نشطت في مصر

في السنوات الأخيرة، حيث ضبطت مباحث القاهرة في عام ٢٠١٦ فقط نحو ١٢ قضية تجارة أعضاء بشرية فى العاصمة وحدها(١).

و يعتبر قانون مكافحة الإتجار بالبشر الصادر في مايو ٢٠١٠ من أكثر القوانين المصرية اتساقًا وتناغُمًا مع الآليات والمعايير الدولية. ويظهر ذلك بداية من تعريف القانون(٢) لجريمة الإتجار بالبشر الذي جاء مُستلهمًا إلى حد كبير من التعريف الوارد في بروتوكول "باليرمو"(٣) ، كما يمكن القول أن القانون راعى كل المعايير التي تضمنتها المواثيق الدولية التي تناولت تلك الظاهرة، حيث جرم القانون كافة أشكال وصور الإتجار بالبشر، مع فرض عقوبات رادعة على مرتكبيها تصل إلى السجن المؤبد(٤). كما اهتمّ بتوفير الرعاية الكاملة لضحايا تلك الجرائم، بدءاً من إعفائهم من أي مسؤولية قانونية من جراء الأفعال التي قد تكون ارتكبت أو نشأت من كونهم مجنى عليهم ، مرورًا بتوفير كافة سبل الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية، وبحث فرص إعادة التأهيل ودمجهم في المجتمع مرة أخرى. وكذلك ضمان عودتهم إلى وطنهم على نحو سريع وآمن إذا كان هؤلاء الضحايا من الأجانب غير المقيمين في مصر(٥)، نهاية بتوفير كامل الحماية القانونية والنص صراحة على الحق في تبصيرهم بالإجراءات الإدارية و القانونية و القضائية ذات الصلة، وحصولهم على المعلومات المتعلقة بها.

---

(١) تعرف على أخطر ٦ عصابات لتجارة الأعضاء البشرية سقطت فى قبضة الأمن – موقع اليوم السابع – ٢٠١٦/١٢/٧

(٢) يراجع نص المادة (٢) من القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠.

(٣) راجع المرجع رقم (٢) ورقم (٤) / المادة (٣/أ) من البروتوكول التي تعرف جريمة الإتجار بالبشر.

(٤) يراجع نص المادة (٦) من القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠.

(٥) يراجع نص المادة (٢٢) من القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠.

كما يجب الالتفات إلى أن وجود قانون جيد يحاول الحد من ظاهرة بعينها ليس هو الحل السحري والوحيد الذي من خلاله سيتم القضاء على مثل هذا النوع من الجرائم، بل يتطلب الأمر الكثير من خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية والدولية لتحقيق مزيد من النتائج. بالإضافة إلى تكثيف الجهود مع الدول التي تنشط فيها تلك الظاهرة أكثر من غيرها.

قائمة المراجع :

- رمسيس بنهام ، النظرية العامة للقانون الجنائي ،منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٩٥

- فايز محمد حسين محمد ، قانون مكافحة الاتجار بالبشر في مصر و حماية حقوق الانسان ، قراءة مقارنة لاهم اساسيات احكام القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في مصر ، كلية الحقوق / جامعة الاسكندرية.

- .سوزي عدلي ناشد : الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الرسمي كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية .

- محمد فتحي عيد ، مكافحة الاتجار بالأشخاص و الأعضاء البشرية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، السعودية ٢٠٠٥ .

- هاني السبكي : عمليات الاتجار بالبشر ، دراسة في ضوء الشريعة الاسلامية و القانون الدولي. الطبعة الاولى ٢٠١٠ ، دار الفكر الجامعي .

- عبدالهادي هاشم عبد الهادي ، الاتجار بالبشر بين الفقه الاسلامي و القانون الوضعي رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤ م .

- محمد نيازي حتاتة : جرائم البغاء ، دراسة مقارنة ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٩٨٣.

- مجدي محب حافظ : الجرائم المخلة بالآداب العامة في ضوء الفقه و احكام النقض.

- محمد يحى مطر : مكافحة الاتجار بالأشخاص وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية ، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة. بدون سنة نشر .

- ذياب موسي البدانية : الاتجار بالبشر - الأسباب والعواقب - ، المصدر :المجلة العربية للدراسات الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية يونيو ٢٠١٣ م، مجلد ٢٩ ، العدد ٥٧.

سلوي كباشي التني : آثار جريمة الاتجار بالبشر ووسائل مكافحتها، :مجلة آفاق الهجرة ، العدد الرابع ، فبراير ٢٠١١ م.

- محمد حسين أحمد ، جرائم الاتجار بالبشر ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ٢٠١٥.
- سماح حسن صبري أبو الليل ، الاتجار في البشر "دراسة في الاتفاقيات الدولية و التشريعات الداخلية ، مع إشارة إلى الحالة المصرية ، رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،٢٠١٣
- Organization, International Labor. Understanding Child Trafficking, .International Labor Office, ٢٠٠٩ - -Geneva:
- Organization, International Labor. Action Against Child Trafficking at Policy and Outreach Levels, Geneva: International Labor Office, .٢٠٠٩
- Organization, International Labor. The Matters of Process, Geneva: ^.International Labor Office, ٢٠٠٩
- Makisaka, Megumi. Human Trafficking: A Brief Overview. Social - .Development Department. ١.١٢٢ (٢٠٠٩): ١٦. Print
-Troubnikoff, Anna. Trafficking in women and children: current issues and developments. Hauppauge: Nova Science Publishers, .٢٠٠٣